

الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين الإصلاحية والثورية 1946-1950
*The conflict in the movement of victory for democratic freedoms between
reformism and revolutionarism 1946-1950*

د. جيلالي تكران. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
djialitik@gmail.com

ملخص:

عرفت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين 1946-1950، نقطة تحول في خارطة طريق نشاط الحركة بعد الحرب العالمية الثانية، تختلف عن فترة ما قبل الحرب، وكشفت هذه المحطة عن تراكم مخاض تجربة نضالية لعناصره في الوطن والمهجر، سعوا للتكيف مع أساليب الكفاح الجديدة لمواجهة سياسة الاحتلال الفرنسية التي طبعها القمع بمختلف مظاهره، قدمت الحركة مقابل ذلك كلفة باهظة من الاعتقال لمناضليها ونفي بعضهم وحرمانهم من الإقامة بمسقط رأسهم والمصادرة لجرائدهم وغلق مقراتهم، الأمر الذي حتم على المجتمعين في اجتماعاتهم المتكررة دراسة وتقييم الأوضاع الداخلية للحركة وتقديم بدائل للمقاومة الوطنية تكون أكثر براغماتية وكفيلة بتحصيل حقوق الشعب الجزائري. كشفت الندوة و المؤتمر الوطنيين عن عمق وخطورة الاختلاف إلى درجة التصادم بين قوتين بارزتين داخل الحركة: تيار العمل السياسي العلني الاصلاحى من جهة ودعاة العمل السري وأنصار الكفاح المسلح من جهة اخرى، وقدم كل طرف حججه لتبرير موقفه داخل جبهة واحدة ضد عدو مشترك واحد والقبول بالتعايش ولو لفترة وجيزة -هدنة سياسية- أعقبها توجس وحذر شديدين مع تطور النضال ومواجهة الإدارة الاستعمارية ومشاريعها في احتواء الحركة الوطنية الجزائرية بدءا بتزوير انتخابات الجمعية الجزائرية 1948، مما جعل التيار الثوري يتفائل بخياره في انتهاز الإعداد للكفاح المسلح ويزداد ثقة في مصداقية نهجه، وفي المقابل عند تفكيك التنظيم المسلح 1950 اطمأن التيار الاصلاحى لطرحة واصبح يرى نفسه انه كان على حق في عدم الانجرار نحو الاستعجال في إعلان الكفاح المسلح وليس انه متخاذل في مواجهة المستعمر و كان يرى نفسه البديل الأفضل لتحقيق الانتصار، وليتراجع نجم أنصار النزعة الثورية بعد تفكك تنظيمهم الفتي، لتتطور هذه القراءات إلى حد القناعة التي يرى فيها كل طرف قرائن ووقائع تدین المنافس له، لتتعرز هذه الفرضيات عشية اندلاع الثورة التحريرية وتتلأشى الحركة إلى أشلاء لم تكد تلتئم إلى يوم الناس هذا.

كلمات المفاتيح: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مصالي، مؤتمر 1947، الجناح شبه العسكري، القمع، المناضلين، الإصلاحية، الثورية.

Abstract:

The Movement of Victory for Democratic Freedoms 'knew between 1946- 1947' a turning point as a road map of the Movement's activity after the Second World War' which differed from the pre-war period. This station revealed the accumulation of struggle of its militants in the homeland and the Diaspora to adapt to the new means of conflict to face French colonial policy characterised by various aspects of repression that prompted the movement to assume a high cost of detention of its activists and confiscation of their newspapers' closing their headquarters and depriving them of residence in their hometown' The participants had to study and evaluate the local movement's conditions and provide pragmatic alternatives to the national resistance in order to regain the Algerian people's rights

The conference revealed the depth and gravity of the difference and conflict between three prominent forces within the movement: the public political action' the secret action and the supporters of the armed struggle' Each party presented its arguments to justify its position but within one front against one common enemy and accept coexistence for a short time' This situation was changing as soon as the struggle developed and confronted the colonial administration and its projects in containing the Algerian national movement' This statu quo made each party see the other party as being weak in confrontation and see itself as the best alternative to achieve victory' developping these readings as a conviction when the facts confirm those allegations and see it as evidence to condemn its rival and reinforce these assumptions on the eve of the outbreak of the revolution when movement dislocated to pieces till nowadays'

key words : Victory Movement for Democratic Freedoms, Messali, Conference 1947, The paramilitary wing, Repression, Militants, revolutionarism, reformism.

مقدمة :

أعادت الحركة الوطنية الجزائرية نشاطها غداة الإعلان عن مرسوم العفو العام من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، يوم 16 مارس 1946، لتشهد الساحة السياسية في الجزائر حركية لافته، بعد سنوات الحرب العالمية الثانية التي رافقها تعطيل للنشاط السياسي ومنعا للنخبة السياسية وأدواتها من النشاط السياسي بتطبيق حالة الطوارئ والإجراءات الاستثنائية، وضمن هذا "الانفراج السياسي" عاد مصالي الحاج من منفاه وشرع في الإطلاع على حالة الحزب والظروف التي يمر بها، وفي نفس الوقت عمد إلى تفعيله

وتنشيطة وإعادة هيكلة، والعمل على انتشاره في أوساط الجماهير الشعبية، إلى أن توسع نفوذ الحركة خلال سنة 1947، فأصبح لزاما عليها توضيح إستراتيجيتها نظرا لارتباط خياراتها بمستقبل الشعب الجزائري. الأمر الذي تطلب تنظيم لقاء سريا لدراسة إستراتيجية الحركة وسياستها المستقبلية. فهل كان لقاء المناضلين سنة 1947 فرصة لتقييم نشاط الحركة لطرح بدائل جديدة في آليات الكفاح تتناسب ومرحلة ما بعد الحرب؟ وهل كان اللقاء فرصة للطامحين من أجل السلطة وتقاسم القيادة والامتيازات و فرصة لتصفية الحسابات؟ أم كان ذلك مناسبة لميلاد تيارات سياسية في طور التكون داخل جبهة واحدة تتوق إلى الاستقلالية في الطرح والمناقشة والتنفيذ بعيدا عن الوصاية والأبوية؟ وأيهما سيكون خيارا أفضل لمسألة التحرير: الإصلاحية أم الثورية؟ أم كلاهما معا؟ وما هي حجج كل فريق منهما في ملامسة الواقعية والبعد عن الطوباوية؟ هل كان التناقض في الطرح السياسي ظاهرة صحية أم تأكلا داخليا أو تفكيكا غير مباشر من طرف ثالث خارج تنظيم الحركة؟ ومن المستفيد من هذه المعركة الداخلية؟

1- السياق التاريخي لانعقاد الاجتماع الأول لحركة الانتصار 1947:

لقد أفرزت مجازر الثامن ماي 1945 يقظة وطنية، رافقها ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946، التي تحمل نفس مبادئ وأهداف حزب الشعب الجزائري، وقد استطاعت الحركة الجديدة أن تستعيد في فترة وجيزة، جمهورا واسعا، من مختلف شرائح المجتمع الجزائري، و اكتساح الميدان من جديد مثلما كان عشية الحرب العالمية الثانية، مما أدى بالتيار الثوري داخل الحركة إلى تكثيف نشاطاته في وسط المناضلين، بهدف إيجاد تنظيم ثوري داخل صفوف الحركة¹ وعدم السير في اللامبالاة والتهميش الذين طالا هذا الوعي داخل الحركة. كما أن الاحداث التي اعقبت تلك المجازر، وإخفاق محاولة الانتفاضة الشعبية أثناء الحرب العالمية الثانية، جعلت بعض القادة أكثر تحفظا في مواقفهم من غيرهم، لقد كانوا يترقبون اندلاع الكفاح المسلح ولكنهم كانوا ميالين لفكرة الثورة السياسية وإثارة الشغب، دون أن يحددوا بصورة دقيقة مفهوما للعمل الثوري المسلح، ولعل مرد ذلك إلى المزاج الشخصي للبعض أو إلى الخوف من تحمل المسؤولية لدى البعض الآخر² عشية انتخابات المجلس الوطني الفرنسي 10 نوفمبر 1946.

تلقى أعضاء الحركة نبأ تحول في سياسة الحركة عن طريق الصحافة الفرنسية ، والتي لم يكن محضر لها تماما، حيث أعلنت جريدة "صدى الجزائر"³ مشاركة حركة الانتصار في الانتخابات التشريعية الفرنسية ، ونشرت قائمة المرشحين الذين تقدموا بقوائمهم تحت شعار "من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"⁴ ويكشف تعاطي الجريدة مع نشاط الحركة الانتخابي ، دعما خفيا من جانبها لاسلوب المشاركة السياسية لحركة الانتصار وتفضيل دعاة النضال الشرعي الاصلاحى على بقية التيارات الثورية داخل الحركة لضعاف دعاة العمل المسلح واحداث الفرقة بينهم على الاقل .

لقد أحدثت عملية المشاركة في هذه الانتخابات انقساماً بين مناضلي الحركة ، بين مؤيد لها بزعامة مصالي الحاج ومعارض لها بقيادة حسين لحول⁵ الذي لم يستسغ عملية تحول القيادة بين عشية وضحاها من الدعوة إلى المقاطعة إلى الدعوة للمشاركة دون سابق إنذار، ودخل الطرفان في جدال سياسي وسجال عنيف ، فمصالي الحاج كان يرى أن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة من وسائل المقاومة السياسية ، مستندا الى نصيحة عبد الرحمن عزام (أمين عام جامعة الدول العربية) الذي دعاه الى المشاركة في الانتخابات التي تنظمها الادارة الاستعمارية واعتبرها مصالي انذاك تغطية وتزكية من مؤسسة عربية لعمله السياسي دون الرجوع إلى هياكل الحزب وقواعده كما هو متعارف عليه تقليديا ، وهذا ما يفسر التخبط والتردد في موقف مصالي من الدعوة الى المقاطعة الى الدعوة الى المشاركة وتبنى خيار النضال بالمشاركة بغرض الاصلاح من داخل النظام الاستعماري كمرحلة اولى في تقديره .

ويذكر عبد الحميد مهري أن مسألة خيار المشاركة في الانتخابات لم تكن سهلة اطلاقا، خاصة بعد القرارات المتخذة من قبل قيادة الحركة بضرورة مقاطعة الانتخابات عقب المجازر الرهيبة التي عرفت الجزائر في 8 ماي 1945، التي أوجعت الجزائريين بقوة ودفعت بهم إلى عدم التعامل سلميا مع الإدارة الاستعمارية والوثوق بوعودها مستقبلا، وان سياق القرار بعدم المشاركة في الانتخابات طبعه الغضب والحماس الشعبي بضرورة التعجيل برد الفعل من قيادة الحركة كمطلب شعبي وحتى من داخل الحركة نفسها والثأر

لشهداء الوطن. فهذا التحول الخطير أحدث تصدعا داخل قيادة الحركة، وأمام إصرار مصالي الحاج استجابت اللجنة المركزية لرأيه ما عدا حسين لحول ، هذا من جهة⁶، ومن جهة أخرى فقد كان الطرف الرافض لها، يرى بأنها ستكون على حساب الإعداد الجدي للمعركة الفاصلة.

لقد تسبب تحول الحركة السريع من السرية إلى الشرعية والعمل الانتخابي ، اضطرابا شديدا لدى المناضلين ، لأنه شكل قطيعة مع تقاليد الحركة ، من زاوية القرار الاحادي دون استشارة الآخرين ومن زاوية التكيف مع الوسائل الجديدة (العلنية) للكفاح ، وازداد ارتباكهم لما وجدوا أنفسهم مضطرين إلى العمل العلني وخوض الحملة الانتخابية دون استعداد للتكيف مع الواقع الجديد وفي ظروف غير مناسبة، وقد اعتادوا على مناخ السرية ولذا اشتد السخط والتذمر وسط العناصر التي فاجأها قرار خوض المعركة الانتخابية ، مطالبين بعقد المؤتمر لتنقية الأجواء ، وتحديد الاساليب الكفيلة للنضال لتحقيق طموحات الشعب الجزائري. وأمام تزايد الضغط لم يبق للقيادة سوى النزول عند رغبة المناضلين، فتقرر عقد المؤتمر⁷ في جو متشنج معتبرين قرار المشاركة في الانتخابات قرارا أحاديا لم يأخذ برأي المناضلين .

لم تشهد حركة الانتصار معارضة شديدة من قبل مثل ما وقع في تلك الأشهر الأخيرة من سنة 1946 ، حيث برز تيار شباني مثقف وواعي رافض إتباع مصالي وقناعته بالنزعة الإصلاحية التي باتت في نظر اعدائها خطوة الى الوراء ، فقاموا بتشكيل " لجنة الإنقاذ العام "، اوكلت لها مهمة تعبئة القواعد النضالية ضد التوجه الجديد الذي لم يشارك أحد منهم في صنع قراراته، في سابقة داخل هياكل حركة الانتصار، توجي ببروز ظاهرة الديمقراطية المحتشمة داخل اطر الحركة وليس خارجها، اذ لم يحدث أن استمع المناضلون إلى مسؤولين قياديين قبل هذا المؤتمر يناقشون بصراحة برنامج الحركة ويبدون رأيهم بحرية مطلقة حول واقعها ومستقبلها⁸ مما يؤشر عن غياب الديمقراطية داخل هياكل حزب الشعب الجزائري سابقا وحركة الانتصار ، وان وجدت فإنها تقتصر على النخب القيادية بعيدا عن القواعد النضالية وما زاد الأمر غموضا هي السياسة الاستعمارية التي حاربت هذا التيار بلا هوادة مما اثر سلبا على أدائه التنظيمي.

هذا التحول الذي شهدته الحركة جراء عملية المشاركة في الانتخابات دفعها إلى أزمة حقيقية وعنيفة ، وتعرضت قيادتها إلى انتقادات لاذعة حول تباين مواقفها من الانتخابات، فضلا عن محاولات التقسيم التي شهدتها الحركة إثر المحاولة التي قام بها عمار إيماش⁹ سنة 1947 لإنشاء حزب جديد مناوئ للحركة كرد فعل على وجهة نظر مصالي الحاج متهما إياه بالدكتاتورية والانفراد والاستبداد بالرأي¹⁰ ويكشف هذا العمل التمردى والانفصالي عن عمق الأزمة وغياب الديمقراطية وعدم استشارة القيادة الحزبية لقواعدها النضالية داخل الحزب الجماهيري واخذ القرار بالتوافقية أو الإجماع على اقل تقدير وحول قضية مصيرية للحركة والشعب معا¹¹.

وعلى الرغم من ذلك ، دانت الحركة محاولة التقسيم والانتقادات التي قام بها عمار إيماش وضخمها منذ 1936 ، واحتجاجاته على أساليب العمل وعبادة الشخصية . رد مصالي على ذلك بجولته في بلاد القبائل في فيفري 1947، ليقف على عدم جدوى مثل هذه المآخذ الموجهة ضده، لكن مبادرة عمار " إيماش شقت طريقها داخل حركة الانتصار وترددت هذه التهم باستمرار من طرف المعارضة الداخلية للحركة في 1949، 1951، 1954¹² ما يعني ان الانسجام المكبوت بات قريبا من الانفجار في وجه قيادة الحركة ولم تعد القدسية التاريخية محل تعظيم من الجيل الجديد الثائر. ورغم ذلك واصل مصالي حربه ضد ما ينعت به خصومه بـ " اليساريين " - او الشيوعيين الذين يعملون دوما على تعبئة القواعد الجماهيرية وتأليبها على الشغب والعنف - إلى غاية انعقاد المؤتمر الأول للحركة 1947¹³ .

وسط هذه الظروف طرحت على القيادة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، إدراج قضية ضبط إستراتيجية واضحة للحركة، ومقبولة من طرف القاعدة الانتخابية ، فضلا عن الضغوط التي مارستها اطارات العمل السري كي تستعد الحركة للثورة ، حيث شرع بعض هؤلاء المناضلين من بينهم محمد بوضياف، ديدوش مراد، زيجود يوسف، العربي بن مهيدي، وغيرهم في أواخر سنة 1946 بالترويج لفكرة تأسيس منظمة ثورية تحضر للكفاح المسلح، وسرعان ما انتشرت هذه الفكرة في أوساط المناضلين الشباب، مما جعل قادة حركة الانتصار "المحافظين" يواجهون تيارا قويا عازما على مواصلة الخط الثوري الذي انتهجه

عشية الحرب العالمية الثانية ، وكان لابد من تكريس مصداقية الحركة أمام مناضلي القاعدة ليتماشى مع مبادئه وأهدافه الثورية في استعادة الاستقلال الوطني عن طريق الكفاح المسلح، ولذلك بدأ قادة الحركة يفكرون في إنشاء جناح عسكري لمواصلة التحضير للثورة¹⁴.

اما مصالي الحاج فيرى الظروف الداعية الى عقد المؤتمر يسودها جو من عدم الثقة وتصفية الحسابات والدسائس وحرب التكتلات والتسابق على السلطة لتحقيق مآرب شخصية، ولم تكن الرغبة في عقد المؤتمر لدراسة المشاكل بجدية حسبه، بل كانت هناك إرادة قوية لمحو أثره¹⁵ معتبرا تباين الرؤى كان استهدافا لرصيده التاريخي والنضالي¹⁶ وبين هذا التصريح مدى ادراك مصالي لقوة النزعة الثورية وسط الشبان النشطين والذين استفادوا من التحولات العميقة الحاصلة في المنظومة المحلية والدولية وان الزمن تجاوز الطوطمية السياسية.

لقد سبق عقد مؤتمر الحركة ، انعقاد ندوة الإطارات في نهاية ديسمبر 1946 ، في بيت مهدي عماري قرب بوزريعة برئاسة مصالي الحاج¹⁷، حضرها حوالي خمسون مشاركا ، حضرها جيل من الشباب المثقف والمتحمس، يسعى للقطيعة مع اساليب التسيير القديمة من بينهم بن يوسف بن خدة، سعد دحلب والطيب بولحروف وشوقي مصطفى .

وفي المقابل غاب عن الندوة كل من محمد بوضياف ولا أحمد بن بلة دون معرفة الأسباب الحقيقية وراء الغياب المفاجئ لهما في هذه الندوة التي دامت يوما واحدا، وقد تم التطرق إلى ضرورة الشروع في إنشاء جناح سري مسلح من أجل الإعداد للثورة، كما حاول خلالها المتدخلون: مصالي الحاج، حسين لحول، إبراهيم معيزة، التأكيد على أهمية الانتخابات كوسيلة تكتيكية في النضال من أجل الاستقلال ويظهر من خلال هذه الندوة تصاعد التيار الثوري على حساب التيار الاصلاحى الذي تضاءلت جموعه تحت ضغط الواقعية السياسية وآلة الاستعمار القمعية .

وفي تدخل حسين آيت أحمد قال " أننا سعداء بوجودنا هنا، ولكننا لم نكن نطلب هذا النوع من الندوات، كنا نريد مؤتمرا، وأعطينا لنا وعود جدية بهذا الخصوص، أما الآن فندعوا الى تاجيل هذه الندوة إلى أجل غير مسمى¹⁸. ويفسر هذا التباين في الاختلاف بين

الندوة والمؤتمر الى رغبة كل من الاصلاحيين والثوريين الالتفاف على بعضهم البعض ، فمصالي واتباعه يجذبون تمرير مشروعاتهم الاصلاحية في اطار ندوة لاطارات الحركة اما الثوريون فيرغبون في توسيع الاجتماع الى مؤتمر جامع وموسع وفي الاخير انتصر انصار عقد المؤتمر وهم دعاة النزعة الثورية على حساب دعاة النزعة الاصلاحية الذين كانوا يرغبون بالاكثفاء باجتماع ندوة الاطارات لتمرير خيارهم السياسي .

وفي الاخير، اتفق الحاضرون في نهاية أشغال الندوة على إنشاء لجنة تقنية هدفها الإعداد لعقد مؤتمر وطني لطرح جميع القضايا أمام المناضلين في الحركة ، فانصاع أخيراً مصالي لرغبتهم واستدعى الاعضاء الى المؤتمر في فيفري 1947 ، بحيث أصبح لزاما على القيادة توضيح إستراتيجية الحركة من جديد، بعد انخراطها في السياسة الانتخابية التشريعية السابقة وابتعادها عن هدف المعركة الحاسمة، وتؤكد عقد مؤتمر الحركة في اوائل 1947 ، والذي كان له الأثر الكبير في تحسين الأجواء بين المناضلين، مما يشير إلى أهمية اللقاء في توضيح نقاط الخلاف وتبديد سوء الظن وسوء التفاهم .

2- انطلاق أشغال المؤتمر وتطوراته :

انعقد هذا المؤتمر سرا، يوم 15 و 16 فيفري 1947 ، وقد جرت أشغال اليوم الأول في منزل المناضل مهدي عماري ببوزريعة أما أشغال اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صناعة وتعبئة المشروبات الغازية للمناضل مولود ملاين بحي الحامة ببلكور، كإجراء أمني يستهدف الحفاظ على سرية المؤتمر وحماية الحركة ومناضليها من أجهزة الاستخبارات الاستعمارية وأعوانها¹⁹.

وكان من بين الذين شاركوا في المؤتمر : مصالي الحاج، حسين لحول، بن يوسف بن خدة، محمد خيضر، أحمد مزغنة، محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، حسين آيت أحمد، محمد بلوزداد، عمر أو صديق، سيد علي عبد الحميد، عبد الرحمن طالب، حمو بوتليليس هوا ري سويح، محمد يوسف، مبارك فيلالي، وعلي بناني، إبراهيم معيزة، شوقي مصطفى، سعيد عمراني، أحمد بودة، حسين عسلة، عبد المالك تمام، محمد ممشاوي، حاج محمد شرشالي²⁰ .

وهناك اختلاف كبير حول عدد المشاركين في هذا المؤتمر، اذ يحصر بن يوسف بن خدة عدد المشاركين نحو ستين مندوباً ، من بينهم أعضاء اللجنة المركزية (حسين لحول ومحمد ممشاوي، مصالي الحاج، الحاج محمد شرشالي، شوقي مصطفى، محمد طالب، مقري حسين، مبارك فيلاي، معيزة حسين، احمد بودة، حسين عسلة، سعيد عمراني وغيرهم)، وغيرهم من الإطارات الممثلة لمستويات مختلفة²¹.

ساد جو المؤتمر الجدل الحاد، اذ لم يكن المؤتمر مناسبة للمجاملات والعلاقات العامة²²، بل تشريح الواقع واستشراف المستقبل حيث تم عرض تقريرين أساسيين، أحدهما أعدته اللجنة المركزية للحركة، والآخر أعدته جماعة القبائل²³ تضمنتا مسائل شائكة ومهددة لوجود الحركة ووحدة المناضلين ومستقبل الحركة الاستقلالي.

عرض التقرير الاول، حسين لحول باسم قيادة الحركة تعرض فيه للتطور التاريخي لها ونشاطاتها، ثم عرج على تحليل الأوضاع السائدة في الجزائر واخيرا تقييم تطور العلاقات بين حركة الانتصار- حزب الشعب والتشكيلات السياسية الأخرى : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وبعدها قدم تبريرا مطولا لسياسة المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية²⁴، وفي النهاية اقترح الأخذ بمبدأ التحرير الوطني بكل الوسائل والنضال على جميع الجبهات وإعادة هيكلة الحركة وفقا لتلك المتغيرات الحاصلة وذات الصلة.

التقرير الثاني قدمته مقاطعة القبائل ، تلاه حسين آيت أحمد ، حيث جاء في القسم الأول منه الأحداث والمشاكل التي تخللت الحياة السياسية، ابتداءً من الأمر بالانتفاضة في الثامن ماي 1945 والأمر المضاد، وصولاً إلى قرار المشاركة في الانتخابات، ثم تطرق إلى تحليل الأوضاع مركزا على مسألتين هما : التحول الراديكالي للشعب الجزائري نتيجة القمع، وبروز الجماهير الريفية كقوة سياسية داخل الهياكل الاجتماعية للحركة وتغير محور نموه ، وفي الأخير تطرق إلى المخاطر الإيديولوجية والتنظيمية على الحركة .

على المستوى الإيديولوجي اقترح تعريف الأفكار التي يجب أن تميز الوطنية الجزائرية: وطنية تحررية وثورية وديمقراطية، وعلى المستوى السياسي اقترح خلق حزب ثوري قادر على تجنيد واستيعاب الجماهير الريفية التي همشها النظام الاستعماري وتوظيفها في هياكل

الحركة وأنشطتها المختلفة، وعلى المستوى الهيكلي اقترح كاتبو التقرير إعادة النظر في هياكل الحركة ومناهجها، وعلى ضرورة خلق منظمة خاصة شبه عسكرية، تتكفل بالتحضير للكفاح المسلح عن طريق تنمية المستوى التكتيكي والتقني لإطارات الحركة ومناضليها. من خلال ما جاء في التقريرين ناقش المؤتمر واقع الحركة، وأخذ رأي القيادة للتوصل إلى تحديد الاتجاه السياسي للحركة، والذي اتضحت ملامحه أثناء انعقاد المؤتمر²⁵، وبعد عرض تلك التقارير بدأ نقاشاً حاداً حول انتقادين أساسيين موجبين لقيادة الحركة يغلب عليهما صبغة الإصلاحية والثورية وكل طرف يتربص بالآخر لتوجيه النقد وإظهار نقاط ضعف خيار الخصم وهما:

1- قرار المشاركة في الانتخابات .

2- الأمر بالثورة والأمر المضاد أثناء مجازر 08 ماي 1945 وهي عملية لوم الذات وجعلها في آن واحد، لما تكتسيه من خطورة في صياغة القرار والقرار المضاد على مستقبل الحركة والمصادقية وسط المناضلين خاصة والشعب عامة²⁶ .

وفيما يخص الانتقاد الثاني فقد رد عليه شوقي مصطفى، ردّاً لقي قبولاً واسعاً لدى المؤتمرين، وخلاصته أن صدور الأمر الأول كان استجابة لنداءات النجدة الصادرة عن سكان القطاع القسنطيني الذي تحمل القسط الأكبر من القمع الأعمى قصد التخفيف من القمع المسلط عليهم بدفع الاستعمار إلى توزيع قواته، لكن توقف تلك الحوادث قبل دخول الأمر حيز التنفيذ 23 ماي 1945 جعل قيادة الحركة أمام خيارين: إما أن تترك الأمر ساري المفعول وهي تعلم بأن المناطق التي ستستجيب له ستعرض إلى قمع أفظع من الذي عرفته مقاطعات قسنطينة، وإما أن تصدر أمراً آخر يلغيه لكي تحافظ على سلامة القوى الوطنية وحفظها في المستقبل، فاختارت الخيار الثاني²⁷، ثم تولى حسين لحول الرد على الانتقاد الأول الذي أثار جدلاً طويلاً بين المؤيدين والمعارضين، ليخلص إلى القول بأن مشاركة الحركة في الانتخابات قد تقرر بعد أن تبين أنها ضرورية من الناحية الإستراتيجية²⁸.

تتضح ملامح الاختلاف بين النزعتين الاصلاحية والثورية في نقاش المسؤولين والتوافق حولها بل شرعنة كل تيار لياخذ حقه في الوجود والنشاط والقبول بخيار الكل لتحقيق الاستقلال الوطني .

كما فتح المؤتمر نقاشا هاما حول كيفية الوصول إلى الاستقلال²⁹، حيث تناقش الحاضرون حول أساليب الكفاح : الاختيار بين العودة إلى السرية أم ترك الامر على عواهنه وذلك نظرا للتجربة المريعة التي تعرضت لها حركة الانتصار في الانتخابات، منها تقييم مشاركة الحركة في انتخابات 10 نوفمبر 1947، و مسألة العمل المسلح التي قدم بشأنها حسين آيت أحمد تقريرا، دافع من خلاله عن ضرورة عودة الحركة إلى السرية والاستعداد للعمل المسلح لأن الحرب مع فرنسا لا مفر منها³⁰.

تصاعدت وتيرة النقاش حول العمل المسلح، حيث طالب البعض بالشروع فيه فورا، ورغم الاختلاف القائم حول إعلان الثورة في تلك الظروف، فقد كان الجميع دون استثناء متفقا على ضرورة البدء في التحضير لها من خلال تكوين جهاز سري شبه عسكري³¹ مما اكسب دعاة الثورية مصداقية وسمعة حتى لدى خصومهم من الاصلاحيين والقبول بهم كواقع موضوعي لتراكم تجارب النضال بمزاياه ومساوئه وان مأخذ الاصلاحيين لا تكمن فيه انكار العمل المسلح وانما الظروف غير مواتية لإعلانه .

فمصالي يرى أن العمل المسلح ضاعت فرصته أثناء الحرب العالمية الثانية ولم يحن موعد إطلاقه بعد ، لأن الشعب الجزائري فقد مبادرة القيام به حينئذ ، وبعد ضياع هذه الفرصة لم تعد الظروف برأيه ناضجة للشروع فيه مرة أخرى³²، ويدعم بشكل واضح تركية الطرح الاصلاحى في النضال ريثما تتوفر شروط انطلاقه الا ان الخيار الثوري لقي تجاوبا واسعا داخل اطر الحركة وبين الجماهير الشعبية واسفرت النقاشات عن ظهور ثلاث تيارات³³ داخل الحركة :

أ- انصار العمل السري (تيار حزب الشعب الجزائري) الداعم للثورية :

يرى هذا التيار ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في مختلف أنشطتها حتى تتم المحافظة على شعبيتها ويتضح من ذلك بداية الصراع داخلها إذ أن هذا التيار المحافظ يرى في الانتخابات انحرافا عن مبادئ الحركة وأن مواصلة النضال السري أضمن لبقاء الحركة

واستمرار مبادئها خاصة وأن أتباعها يشكلون الأغلبية³⁴، وما يبرز أهمية وقوة هذا التيار داخل الحركة أنه خلال عملية التصويت على قضية الانتخابات والدخول فيها من عدمه، تحصل هذا التيار على أربع وعشرين صوتاً من بين مجموع الأصوات البالغ خمس وخمسين صوتاً، بينما تحصل مصالي وأتباعه على تسع وعشرين صوتاً، وهو ما ينبئ بمدى قوة المعارضة التي لقيها مصالي وأتباعه داخل الحركة، ومما سيزيد المعارضة قوة أنها رفضت أن توكل مهمة تعيين اللجنة المركزية لمصالي الحاج لأن أنصار العمل السري الداعمين للثورية كانوا يدعون إلى القيادة الجماعية للحركة وابعاد مصالي عن الانفراد بالقرار³⁵ وهذا يؤشر لأرهاصات الشقاق داخل الحركة بين اللجنة والمكتب وبين دعاة القيادة الفردية والقيادة الجماعية للحركة ويوحى مبكراً بمسار الشقاق داخلها في المؤتمر المقبل 1953 بين تيار الثورية والتيار الإصلاحية داخل حركة الانتصار.

ب- انصار الشرعية (العمل السياسي العلني) او النزعة الإصلاحية :

تزعّم هذا التيار مصالي الحاج بصحبة سعيد عمراني، وشوقي مصطفى والحاج شرشالي وبعض المناضلين الذين يؤمنون بالنشاط في إطار الشرعية القانونية فقط³⁶، ويرى أنصار هذا التيار ضرورة اشراك الحركة في الانتخابات المختلفة التي ستنظمها الإدارة الاستعمارية بهدف إعلان مواقفها في المجالس الرسمية وتتخذ من منابرها فضاء لنقد السياسة الاستعمارية وتقديم مطالب الشعب الجزائري، بمعنى ممارسة العمل السياسي طبقاً لشرعية القوانين الفرنسية³⁷ التي كان حزب الشعب يحاربها في السابق وبالتالي الانخراط في الإصلاحية التي كانت سلاحه في مواجهة بقية الأحزاب الوطنية داخل الحركة الوطنية عشية الحرب العالمية الثانية كأسلوب تكتيكي ريثما تجتمع ظروف اعلان الكفاح حسبه.

ج- انصارالثورية (العمل المسلح) او النزعة الثورية :

يتشكل معظمه من الجيل الجديد الذي لم يغمس في العمل السياسي، والذي يرى فيه تضيقاً للوقت، ويرى أنصاره ضرورة التعجيل بالعمل الثوري وتكوين منظمة عسكرية سرية حتى لا يؤخذ المناضلون على غرة، كما أخذوا في الثامن ماي 1945، كما أن أنصاره

يؤسوا من ممارسات السياسيين وخطاباتهم المملة، فأصبحوا لا يؤمنون إلا بأسلوب الكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع الحقوق والسيادة الوطنية³⁸.

وبعد سرد وجهات النظر المختلفة ودفاع كل طرف عن رأيه في جوامع مزجت فيه الانفعالات بالعقلانية³⁹، اتضح أن هذه التيارات دخلت في صراع فيما بينها، حيث كان التيار الشرعي الاصلاحى ينظر إلى التيارين الآخرين الثوريين بنظرة غير ودية وكان دائما يردد بأن أسلوبهما في العمل غير مجدي في المرحلة الراهنة، وبالتالي لابد من التطور مع الأحداث والإبقاء على النشاط السياسى كوسيلة للنضال، أما التيار المحافظ السري الداعم للنزعة الثورية فكان ينظر إلى التيار الشرعي الاصلاحى على أنه انحراف عن مبادئ الحركة بموافقته على المشاركة في الانتخابات ويتهمة فيها بأنه يسعى إلى تحويل الحركة إلى مجرد حركة إصلاحية على غرار الحركات السياسية الأخرى التي كانت تنشط في الساحة السياسية الجزائرية.

رغم حرارة المناقشات، كان الجميع حريصا على الاتجاه الاستقلالي الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق السلاح، بحيث أنهم كانوا مقتنعين بأن قوة الحركة ووحدة هما السبيلان الوحيدان للوصول إلى الهدف المنشود وفي الأخير توصلوا بعد النقاش الحاد والطويل إلى صيغة توفيقية بين مختلف التيارات الثلاث⁴⁰ وأن الاختلاف لم يكن سياسيا ولا ايدولوجيا وانما تقنيا وتكتيكيا حول الالية المثلى انذاك للنضال الوطني والاكثر مردودية للقضية الوطنية، وببقى الخيار المسلح هو القاسم المشترك بين الاصلاحيين والثوريين على حد سواء والاختلاف الحاصل انصب على توقيت اعلانه فقط بين من يراه حان اوانه (الثوريون) وبين يراه سابقا لاوانه (الاصلاحيون).

3- قرارات وتوصيات المؤتمر:

استطاع مصالي الحاج أن يعطي لكل تيار في الحركة نصيبا من الحظوظ في النشاط، وتم الاتفاق على القرارات التالية :

1- الإبقاء على حزب الشعب الجزائري في إطاره السري القديم للعمل على توسيع القاعدة النضالية للحركة، ونشر الفكرة الاستقلالية عبر التراب الوطني.

2- متابعة حركة الانتصار لنشاطها بمظهرها الشرعي الاصلاحى وإطارها القانونى فى الأوساط الرسمية والشعبية ولتوعية الجماهير بصفة عامة وللتخفيف من المعاناة التى يعيشها المواطن يوميا لدى الإدارة الاستعمارية، وفى هذا الصدد قال مصالى الحاج رئيس الحركة عنه أنه "نبلغ صوتنا إلى الجماهير وإلى الرأي العام الفرنسى والرأي العام العالمى" ⁴¹، وبذلك يتسنى للحركة المشاركة فى جميع الانتخابات، وقد تم ذلك بالفعل فى الانتخابات البلدية أكتوبر 1947 وانتخابات المجلس الجزائرى عام ⁴² 1948 باعتبارها وسيلة تكتيكية من وسائل الكفاح يمكن تفعيلها فى كل الظروف بالمشاركة أو بالمقاطعة ⁴³ وتقييم نتائجها .

3- إنشاء الجناح شبه العسكرى (المنظمة الخاصة) قادر على مواجهة الاستعمار الفرنسى والإعداد لمرحلة الهجوم الشامل من أجل تحرير الأمة الجزائرية، حيث وافق مصالى الحاج على إنشائه ليتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك استطاع قادة الحركة تهيئة جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد . بحيث حقق انصار النزعة الثورية نجاحا ظرفيا بميلاد أول منظمة عسكرية سرية ، النواة الأولى لميلاد جيش التحرير الوطنى والخطوة الأولى للإعداد للثورة، و التى عرفت باسم " المنظمة الخاصة " أو المنظمة السرية " برئاسة محمد بلوزداد المدعو سي مسعود عضو المكتب السياسى للحركة لتجربته الطويلة وخبرته الواسعة ، مكلفا بالتنظيم وإعداد الشباب الثورى فى الجزائر، بحيث منحتة الحركة الثقة المطلقة فى تشكيل التنظيم العسكرى السرى .

4- إنشاء لجنة مكونة من خمسة أعضاء تم اختيارهم من طرف المؤتمر وهم: مصالى الحاج، حسين لحول، الأمين دباغين، مسعود بوقادوم وأحمد بودة، عهد إليها تعيين أعضاء اللجنة المركزية المكونة للحركة حفاظا على السرية ⁴⁴.

5- تشكيل مكتب سياسى جديد يتكون من اثني عشر عضوا منهم أربعة برلمانيين ، حيث بادرت اللجنة المركزية التى تم تعيينها من طرف لجنة الخمسة بانتخاب أعضاء المكتب السياسى وهم: مصالى الحاج رئيس الحركة، حسين لحول مكلف بالدعاية والصحافة، محمد الأمين دباغين مكلف بالعلاقات الخارجية، أحمد بودة رئيس التنظيم السياسى، عمر أوصديق نائب رئيس التنظي السياسية، محمد بلوزداد رئيس المنظمة العسكرية الخاصة،

حسين آيت أحمد مقتصد الحركة ونائب بلوزداد في المنظمة الخاصة، محمد بن مهل كاتب رئيس الحركة، مبارك فيلاي مسؤول الطباعة والتوزيع، مسعود بوقادوم ومحمد خيضر وأحمد مزغنة نواب في المجلس الجزائري، شوقي مصطفى ومحمد طالب⁴⁵.

6- كما أقر المؤتمر مبدأ الكفاح بجميع أشكاله ضد الاستعمار ومواجهة السياسة الاستعمارية⁴⁶، وكان هذا القرار يقضي بتجديد كامل لنظم الحركة و توسيع نشاطها إلى جميع الميادين بتربية المناضلين وإعداد المسيرين، الكفاح اليومي ضد القمع، كما فوض المؤتمر كل من الأمين دباغين ومصالي الحاج بمهمة السهر على تنفيذ القرارات المتخذة،⁴⁷ لإيجاد نوع من التوازن داخل الحركة بين النزعة الإصلاحية والنزعة الثورية.

4- انشاء الجناح شبه العسكري (Organisation Spéciale):

لعل اهم ما تحقق خلال مؤتمر 1947 هو إنشاء جناح شبه العسكري، للتحضير للثورة المسلحة، و إعداد إطارات لجيش الثورة، وانتصار لدعاة النزعة الثورية وتراجع النزعة الإصلاحية بقيادة مصالي امام صعود الجيل الجديد من الشباب المثقف والثوري⁴⁸، حيث عين السيد "محمد بلوزداد" عضو المكتب السياسي بالحركة، رئيسا لها و شرع في مباشرة مهامه بحيث ركز على وضع الهيكل العامة للمنظمة بالاعتماد على اختيار أحسن المناضلين في الحركة لتجنيدهم في المنظمة والفصل التام بين المنظمة العسكرية والتنظيمات الأخرى التابعة للحركة وذلك حفاظا على السرية التامة، وابتداءً من 13 نوفمبر 1947، قام محمد بلوزداد بتنصيب هيئة الأركان للمنظمة السرية، التي تتكون من: محمد بوضياف (قسنطينة)، جيلالي رقيمي (الجزائر الكبرى واليتطري)، حسين ايت احمد (القبائل)، احمد بن بلة (القطاع الوهراني)، بلحاج جيلالي عبد القادر (الظهرة والشلف) ثم مسؤول التدريب والتنظيم، مدرب عسكري⁴⁹، وتم تحديد ثلاثة مجالات لعمل المنظمة وهي أولا: التكوين العسكري ويشمل التدريب على الأسلحة والمتفجرات والانضباط وتحديد المناطق، وثانيا: التكوين الإيديولوجي ويشمل التربية الروحية والوطنية، وثالثا: جمع الأسلحة والذخيرة⁵⁰.

وكان الاتصال بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي يتم عن طريق وسيط أو مندوب يسمى "المندوب الخاص" وكان في بداية الأمر أحمد مزغنة ثم خلفه حسين لحول ثم محمد

خيضر، وهذا المندوب كان يتلقى شهريا من رئيس المنظمة تقريراً مفصلاً عن نشاطها، كما يقدم قائمة باحتياجاتها ومطالبها خاصة المالية منها⁵¹.

ومن حيث علاقة الجناح العسكري مع الحركة، فقد أعطت هذه الأخيرة الاستقلالية التامة للمنظمة العسكرية عن الجهاز السياسي سواء في الشؤون المالية أو الإدارية أو غيرها، وهذا حفاظاً على السير الطبيعي لنشاطات الحركة، وهذه الاستقلالية ظاهرها فيه رحمة وباطنها فيه عذاب، إذ سينتقم دعاة النزعة الإصلاحية من نظرائهم ذوو النزعة الثورية من التماطل أو قطع المال عنهم وعدم تحديد تاريخ لتفجير الثورة الذي كان يتم إبعاده من الحديث عنه في اللقاءات الدورية مع القيادة، لتذويب الحماس واحباطهم نفسياً بمرور الوقت، خاصة وأن السلطات الاستعمارية كانت تتابع باستمرار نشاطات الحركة وفروعها، فهي تعتبر على الدوام حزب الشعب الجزائري ومن بعده حركة الانتصار مصدر الخطر الذي يهدد سيادتها باستمرار على التراب الجزائري ولكن الجناح الاصلاحي استغل هذه الثغرة في العلاقة بين المنظمة الخاصة والحركة في انصار خيار الجناح الثوري الى الفشل المفعم بالالام والحسرة.

لقد كانت ولادة التنظيم المسلح عسيرة ولم يعمر سوى ثلاث سنوات واجهض المشروع الثوري ومن ورائه انصار النزعة الثورية وتم تفكيك التنظيم في مارس 1950، وكان الشعور الطاغى انهم حملوا مسؤولية الفشل وقدموا خدمة كبيرة للطرف المعتدل (الاصلاحيون)، إذ احسوا بانه تم التلاعب بهم والغدر بهم، شأنهم في ذلك شأن اسلافهم سنة 1945 حيث اعتصم بعضهم بجبال القبائل⁵² إذ لم ينعم الثوريون بفرحتهم ويجسدونها على ارض الواقع و"انتصر" في المقابل غريمهم ذوو النزعة الإصلاحية بعد ثلاث سنوات فقط من مؤتمر 1947، إذ تساجل الطرفان في معركة سبر افضل طريق للحرية وستأخذ القراءات مجالا متناقضا في تفسير الواقعة التاريخية ويكون المؤتمر الثاني للحركة فضاء شاهدا لارث التجربة المرة بين رفقاء الحركة من ثوريين واصلاحيين، وتتكشف طلاس العمل لكل طرف ومواقفه من الكفاح الوطني.

5- حصاد المؤتمر وبعاده على النزعة الإصلاحية والثورية :

إن المرحلة التي مرت بها الحركة بين 1946-1950 سيولد لها العديد من المشاكل على المدى البعيد، ففشل التيار الشرعي الاصلاحى الذي انتهجه مصالى الحاج كان ظرفيا من خلال المشاركة في الانتخابات التي لم تكن نزيهة اطلاقا بفعل تدخل الإدارة الاستعمارية لتزويرها، وخاصة بعد الانتصار الذي أحرزته الحركة في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947⁵³، ولمواجهة ذلك قامت الإدارة الاستعمارية بتعيين حكام عامين (Gouverneurs Generals) على الجزائر يعدون خبراء في عملية تزوير الانتخابات وعلى رأسهم الوالى العام (Yves Marcel Edmond Naegelen) مارسيل ادمون نايجلان مكان الحاكم العام (Yves chatigneau) إيف شاتينيو⁵⁴ الذي ازيح عن منصبه بضغط من المستوطنين هذا الاجراء الاداري الاستعماري سيضع خيار مصالى الحاج الاصلاحى على المحك ويعزز خيار النزعة الثورية ومن هذا المنطلق نستنبط دور الادارة الاستعمارية والمستوطنين في صنع نوعية ردود الفعل وسط تيارات حركة الانتصار ، فالازدواجية والتناقض في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر هي من كانت سببا في تفجير حركة الانتصار من الداخل بشكل غير مباشر .

ورغم كل هذا فإن قادة الواجهة الشرعية ظلوا معجبين بهذا النوع من النضال، حيث أصبحوا مشدودين إليه أكثر مما يميلون إلى تقوية النزعة الثورية لدى انصار العمل السري والجناح شبه العسكري وهو ما يكشف عن صراع خفي ومستمر داخل حركة الانتصار، وأضحى كل طرف يترصد الطرف الآخر للإيقاع به أو التشفّي لتبيان سوء خياراته، أما الراضون للمشاركة في الانتخابات وعلى رأسهم محمد الأمين دباغين قد نهوا إلى هذا الأمر بحيث أنها ستسبب خسارة في الموارد البشرية ، وسيكون ذلك على حساب المعركة المسلحة ، وأنها مضيعة للوقت وإهدارا للطاقة الوطنية في السجون والاعتقال والنفي .بل ان كل طرف معجب بخياره ، فانصار الكفاح المسلح زادتهم تزوير انتخابات الجمعية الجزائرية 1948 ثقة بانفسهم وصدق خيارهم اما نظرائهم فسيفرحون بفشل خيار خصومهم بتفكيك المنظمة الخاصة 1950 .

لقد رأى البعض في نتائج المؤتمر انتصارا للمجموعة المتطرفة والمتشددة ذات النزعة الثورية والتي كان يتزعمها الأمين دباغين حيث استطاعت تمرير قرار الجناح شبه العسكري

ولعب دورا محورياً في تشكيل اللجنة المركزية الجديدة لأن مصالي الحاج وحسين لحول واحد مزغنة كانوا بعيدين عن الحركة لمدة طويلة مما رجح الكفة لدباغين وصديقه احمد بودة في اختيار القيادة الجديدة⁵⁵ وان مصالي ورفقائه لم يقدرُوا التجربة والتطور الحاصل في المنظومة الفكرية لدى خصومهم طيلة سنوات السرية والاعتقال في السجون .

ويتضح ذلك من خلال قرارات المؤتمر، انها كرست فوزا حقيقيا للنزعة الثورية، حيث تمت الموافقة على وضع خطة للإتحاد مع التيارات الأخرى، حيث جاء في تقرير المؤتمر أن حركة الانتصار تعتبر الوحدة أداة حاسمة في النضال ضد الإمبريالية، وضمنا أكبر لانتصار القضية الجزائرية وهي ترى أن الوحدة ممكنة إذا توفر شيء من حسن النية و الوعي السياسي، إلا أن مصالي الحاج عارض هذا القرار بكل قواه، وكان يرى في ذلك خطرا على الحركة لأنه في نظره سيحولها إلى مجرد حركة إصلاحية كبقية الحركات الأخرى و نقل عدوى الاصلاحية من التيارات السياسية الاخرى الى حركة الانتصار⁵⁶، كما عارض قرار إنشاء منظمة عسكرية سرية، إلا أنه وتحت إلحاح شديد من المناضلين الشباب أثناء المؤتمر الأول 1947 وافق على إنشاء الجناح شبه العسكري، ولكن بتحفظ وحذر شديدين .

يتبين من خلال هذا التناقض الذي ظهر على توجهات مصالي الحاج، بانه سيكون لها أثرا كبيرا في الأزمة التي ستعرفها الحركة لاحقا في مؤتمرها الثاني 1953، والتي تشكلت جيناتها الأولى في ندوة الإطارات ثم المؤتمر الأول للحركة، فهو من جهة يمارس سلوك الإصلاحية باحترافية بالغة ويعيها على دعاة الوحدة مع التشكيلات السياسية الأخرى ومن جهة أخرى يعترض على إنشاء جناح شبه عسكري لتحقيق الاستقلال الذي صرح به كهدف في بروكسل 1927 وبأسلوب الثورة كوسيلة.

لم يكن مصالي الحاج يكن تقديرا كبيرا لدباغين وأصدقائه، وكان تقييمه لمؤتمر 1947 سلبيا حيث قال: "إن الخروج من السرية للشروع في الكفاح على المستوى الشرعي يتطلب تحليلا في غاية الجدية والصراحة والنزاهة لأن وسائل الكفاح وأساليب العمل ليست هي نفسها في المرحلتين، لكن هذا المؤتمر انشغل بشيء آخر، وما انشغل به عبارة عن منظر ديماغوجية كبيرة وادعاء ويسارية مقبلة⁵⁷ حيث لم يكن فيه مكانا للدراسة الموضوعية

لمخطط عمل مطابق للمرحلة التي شرعنا فيها من خلال مشاركتنا في الانتخابات⁵⁸ " وهنا قد يجانب رأي مصالي الحقيقة في أن الانتقال من العمل في السرية الى العمل في العلن يتطلب تكييفاً في الوسائل والعقلانية في الطرح واخذ الوقت الكافي للرسكلة، ويضيف مصالي الحاج، أن هذا المؤتمر التزم الصمت حول ما يخص الأحداث من عام 1936 إلى عام 1947، ومن ضمنها حوادث عام 1945⁵⁹ وذلك لأن أهداف المؤتمر هي النهوض بالحركة من خلال وجهة نظر جديدة لتأمين وجودها وفرض مطالبها، وكانت النتيجة أن خرج هذا المؤتمر بقيادة لا عزيمة لها، في اشارة الى الخصوم الثوريين الذين تبوؤوا مناصب قيادية جديدة في الحركة.

أما حسين آيت أحمد فقد لخص تقييمه للمؤتمر في تصريحه: كنا ننتظر من المؤتمر أن يعالج مشاكل الريف، وكانت المساهمة الكبرى للمؤتمر أنها حركت في ذهنية الإطارات والقوى الاجتماعية جدلية التحرر الوطني، وأنه بدأ في بلورة نظرة جماعية حقيقية ورسم الخطوط الأساسية لحركة التحرر الجزائرية⁶⁰ وهو طرح اجتماعي - سياسي يلامس ايدولوجية يسارية من زاوية قطرية، يدعم فيها استغلال الظروف المزرية التي تعيشها الجماهير الشعبية في الارياف وتجنيداً لها لصالح العمل الثوري وقد تحقق ذلك عملياً ليلة اول نوفمبر 1954.

رغم كل هذا الاختلاف، إلا أنه لا يمكن أن ننكر الموقف التوافقي لزعيم الحركة مصالي الحاج، والذي استطاع أن يوفق تحت الضغط ولكن بتوجس وحذر قوين، بين جميع التيارات التي ظهرت في المؤتمر الوطني الاول للحركة، وذلك بتحقيق رغبة كل طرف والتي نجدها في قرار تأسيس الجهاز شبه العسكري بالنسبة للتيار الثوري، والمشاركة في الانتخابات بالنسبة للتيار الشرعي، والسرية لتيار حزب الشعب، بحيث استطاع أن ينقذ الحركة من التمزق والانقسام ولو انه أجل التقسيم إلى وقت لاحق، لكنه يكشف مدى نجاح الثوريين وفشل الاصلاحيين في احتكار المناصب القيادية في هياكل الحركة وفرض الثوريون ضرورة التشاور حول القضايا المصيرية وترسيم الاسلوب المسلح في برنامج الحركة والاعداد له.

الخاتمة: كشف المؤتمر الأول لحركة الانتصار، نقطة تحول مهمة في مسيرة هذه الحركة سواء على المستوى التنظيمي الداخلي أو على مستوى القرارات التي صدرت عنها

خاصة تلك المتعلقة بالقرار الجريء والمتعلق بالتوافق على آليات النضال داخل الحركة في الخيار بين : المشاركة في الانتخابات (التيار الاصلاحي) وإنشاء الجناح شبه العسكري (التيار الثوري)، التي أوكلت له مهمة الإعداد والتحضير للثورة المسلحة، إرضاءً لمجموعة الشباب المتحمس الداعي لمباشرة العمل المسلح، كما أسفر المؤتمر عن وجود تيارات سياسية قوية متباينة في طرحها حول أساليب حل القضية الوطنية، وحافظت على تعايشها لفترة وغلبت المصلحة الوطنية، الأمر الذي جنبها الانفجار آنذاك، لكن الظروف المستجدة قد غيرت المعطيات بالكامل ولم يدم "الوفاق المقدس" طويلا لتظهر إرهاباته الأولى سنة 1950 باكتشاف الجناح شبه العسكري (المنظمة الخاصة) وتداعياتها الخطيرة على وحدة الحركة ومستقبلها ومصير الكفاح المسلح، ليدخل كارتل الحركة في مؤتمره الثاني 1953 بمزاج أكثر تشنجا بين الجبهات الثلاث داخل الحركة لتسفر عن تصدع أليم وشرخ بين تياراتها، تعاظم عشية الثورة واستعر لهيبها أثناءها ولم يندمل الجرح بعد ويمكن تبيان معالم الصراع بين اتجاهي الحركة بشقيها الاصلاحي والثوري داخل الحركة من خلال المظاهر التالية :

1- دور أساليب القمع الاستعمارية الفرنسية في الضغط على قيادة الحركة في تغيير أسلوبها من الثورية إلى التعامل بالسلمية والالتزام بقواعد النضال التي سطرتها الإدارة لتجنب الاعتقال والنفي والمصادرة وغلق باب النضال الوطني، فالسجن والنفي غير من شخصية مصالي الحاج في نظرته الى الكفاح والتعاطي يحذر شديد مع الاندفاعية الشبابية والتهور الشعبوي.

2- تضرر المناضلين السريين للحركة من طول انتظار لحظة تفجير الثورة ومحاربة الاستعمار والاستعجال في وضع حد لحياة التخفي والتستر وضنك العيش، وان مسار إصلاح النظام الاستعماري من الداخل وبأدوات الإدارة الفرنسية بات عبثا ومضيعة للوقت من خلال تجارب عايشها هؤلاء في الماضي القريب وان فك الارتباط أضحى مطلبا ملزما للقيادة والمناضلين دون تأخير.

3- كشف مؤتمر 1947 عن ظاهرة الصراع بين الإصلاحية (النضال السلمي) والثوري داخل الحركات السياسية في تغيير نظم الحكم أو التحرر من الإشكال المختلفة في للاستعمار في الكثير من الدول والحركات التحررية في العالم، ولم تكن الظاهرة مقصورة على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فثورية هذه الأخيرة بين 1926-1945 كان يقابلها إصلاحية الحركات السياسية الأخرى داخل الحركة الوطنية الجزائرية، وكثيرا ما كان مصالي الحاج ينعتهم بالإصلاحية التي يفهم منها التخاذل والتقاعس في مواجهة مكشوفة للاستعمار وتحد كبير في تغيير الوضع الاستعماري دون وجل، فهي إذن صراع بين العقلانية والحماسية داخل الحركة لم تجد بيئة للتجانس آنذاك.

4- أبان قادة الحركة ومناضليها عن نضج سياسي قوي في التوافق على تعايش التيارات الثلاث في مواجهة الاستعمار ولو في الظاهر وإلى حين، لكن لم يرق ذلك التعايش إلى الائتلاف الطبيعي، بسبب توالي أحداث قوية هزت الثقة بين الرفقاء وأدخلت الشكوك في النفوس والتوجس بين الأطراف الثلاث أو على الأقل بين مصالي وأنصاره من جهة وتيار العمل السري وعناصر الجناح شبة العسكري من جهة أخرى، إلى حد تخوين بعضهم البعض والاتهام بالتواطؤ مع الإدارة لقلب الخصم؟.

5- كان المؤتمر الأول للحركة 1947 بداية لميلاد التجاذبات بين مكونات حركة الانتصار الفكرية، أخذت في التبلور والتكون مع مر السنوات وتطور الأحداث وتعاضلها في الداخل والخارج ارتبط بعضها بالحركة مباشرة وبعضها بطريقة غير مباشرة، ساهمت في الاحتقان داخل الحركة في مؤتمرها الثاني أبريل 1953 والذي فككها إلى طرفي نزاع مستमित في الدفاع عن رايه قبيل اندلاع الثورة ودموي أثناءها.

6- أسست مسيرة حركة الانتصار ونشاطها وجود صعوبة وسط القيادة في تفهم بعضها بين الرأي والرأي الآخر والتحلي بتعدد الطرح في معالجة المسألة الوطنية، واعتقدوا أن الاختلاف هو بداية العدوان والخيانة، مما جعل ديمقراطية الحركة أمر صعب للغاية والتزمت هو الأسلوب المفضل للرد، فظلت الأطروحات تختمر في مخاض عسير لينفجر عشية الثورة ويستمر أثناءها وبعدها.

قائمة المصادر المراجع:

- ¹ احسن بومالي، اول نوفمبر 1954، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة للنشر، د.ط، الجزائر، 2010، ص 30.
- ² احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، طبعة خاصة، الجزائر، 2007، ص 292.
- ³ Echo d'Alger .
- ⁴ حسين أيت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، د.ط، 2002، ص 92.
- ⁵ حسين لحوّل من مواليد 17 ديسمبر 1917 بسكيكدة، تدرس بالمدرسة الفرنسية سانت لوسيان في سن السادسة من عمره، عينه مصالي عضو نجم شمال إفريقيا بمدين الجزائر ومحرر جريدة الأمة 1936، تم إيقافه 1937 رفقة مصالي وآخرين وأطلق سراحه 1939 ثم اعتقل مرة أخرى ليستفيد من مرسوم العفو العام 1946 وترشح باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الانتخابات التي جرت في تلك الفترة ثم أمين عام الحركة 1950 ثم أصبح من أكبر معارضي مصالي في اللجنة المركزية حول مسألة الإصلاحية والثورية داخل الحركة، انضم الى الثورة 1955 وتوفي 1995. انظر: صوفي الزهراء، حسين لحوّل حياته وسيرت النضالية 1917-1995، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف بن نعمة عبد المجيد، جامعة وهران 2007-2008.
- ⁶ مومن معمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 72.
- ⁷ صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعو أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 39.
- ⁸ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، د.ط، الجزائر، 2007، ص 135.
- ⁹ عمار ايماش: أمين عام نجم شمال إفريقيا برئاسة مصالي الحاج، رفض الانخراط في حزب الشعب، أسس حزب الوحدة الجزائرية ولم يكتب له النجاح. انظر: محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 74.
- ¹⁰ بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1947، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 199.
- ¹¹ في رسالة وداع حررها عمار ايماش الى الجزائريين المهاجرين بفرنسا في اوائل 1947 جاء فيها " لقد حررناكم من تقديس الشخصية ومن التعصب وها انتم تميلون نحو خطر اكبر لقد حررناكم من عبادة الاصنام ونصحناكم بامعان النظر في كل شيء وفهم كل شيء ومراقبة كل شيء وها انتم تجثون على ركبكم اعجابا امام اوثنان جديدة وعندكم الجرأة على رؤية الفضيلة الالهية في شعر اللحيةيقدمون لكم سرابا خادعا " انظر بنيامين سطورا: مصالي الحاج 1898-1974، ص 199.

¹² تشير هنا الى الأزمة البربرية التي هزت أركان الحركة وحتى جناحها شبة العسكري حيث ابعده حسين ايت احمد من قيادته 1949 اما سنة 1951 فتتعلق بجولات مصالي الحاج الى المدن الكبرى للحملات الانتخابية التشريعية والتي شابتها اعتقالات للمناضلين رغم تحذيرات اللجنة المركزية له للتقليل من تلك التحركات الاستعراضية، اما 1954 فهي منوطة بتحضيرات الكفاح المسلح والابتعاد عن الخصمين المصاليين والمركزيين .

¹³ بنيامين سطورا، مرجع سابق، ص 199 .

¹⁴ عبد الرحمن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، من خلال مذكرات معاصر، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 13.

¹⁵ يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 10 .

¹⁶ استطاع مصالي الحاج ان يكيف ظروف انعقاد المؤتمر على أساس انه استهدف لشخصه ويرى التغيير عدوا ينال من سمعته ورصيد النضالي وغير مدرك للتحويلات التي حصلت في العالم بعد الحرب الثانية والظروف الراهنة تتطلب تغييرا في الوسائل ولا يمكن جعل قيادة الحركة التحررية في الجزائر منوطة بشخصه دون سواه .

¹⁷ Benyoucef benkhedda, les origines du premier novembre 1954, edition dahleb, Alger, 1989, p 126 .

¹⁸ مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة اول نوفمبر، الجزائر، 2009، ص 47 .

¹⁹ Benyoucef benkhedda, op cit, p 127.

²⁰ احسن بومالي، المنظمة السرية تبني الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، العدد 02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1995، ص 183 .

²¹ Benyoucef benkhedda, op cit, p 126-127.

²² حسين ايت احمد، مصدر سابق، ص 101 .

²³ مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 54 .

²⁴ حسين ايت احمد، مصدر سابق، ص 102 .

²⁵ Ahmed Mahsas, le mouvement revolutionnaire en algerie de lapremiere guerre mondiale a 1954, el maarefa, 2007, p 246 .

²⁶ ظلت مسألة الثورية والإصلاحية تؤجج القيادة والقواعد من حين لآخر، فمجازر الثامن ماي 1945 باتت حادثا مؤرقا للحركة لان سير الأحداث ارتبط بتدبير القيادة العليا للحركة في الظاهر لما تكتسيه من خبرة في تاطير الجماهير وما كانت تخطط له سرا من الانقلاب على الاستعمار لاستغلال ظرف الحرب العالمية الثانية بعيدا عن رفقاءهم من التشكيلات السياسية الأخرى داخل حركة أحباب البيان والحرية ولهذا احدث الرد الهمجي الفرنسي تخطيطا في القرار والقرار المضاد داخل حركة أحباب البيان والحرية بين الأول الداعي الى الاستمرارية والثاني الداعي الى وقف التظاهر بسبب المجازر الرهيبة وسط الجزائريين، اما النقطة الثانية فهي مرتبطة بمسار الإصلاحية التي

تسعى ممارسة العمل السياسي العلني بخوض الانتخابات والالتزام بقواعد النظام الاستعماري والتي ناشدها مصالي الحاج غداة عودته من المنفى .

²⁷ مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 55 .

²⁸ Benyoucef benkhedda , op cit , p 127 .

²⁹ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 104 .

³⁰ عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، مصدر سابق، ص 15 .

³¹ مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 56 .

³² صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 40 .

³³ للمزيد عن نشأة التيارات الثلاث داخل حركة الانتصار انظر : عبد مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص ص 191-192 .

³⁴ محمد لحسن الزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 48 .

³⁵ عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 364 .

³⁶ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، البصائر، ط 3، الجزائر 2005، ص 113 .

³⁷ عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، مصدر سابق، ص 12 .

³⁸ نفسه، ص 13 .

³⁹ مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 57 .

⁴⁰ محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، دت، ص 278 .

⁴¹ محمد لحسن الزغدي، مرجع سابق، ص 48 .

⁴² يحي بوعزيز، الاتهامات ...، مرجع سابق، ص 11 .

⁴³ Benyoucef benkhedda , op cit , p 127 .

⁴⁴ يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 33 .

⁴⁵ Benyoucef benkhedda , op cit , p 129 .

⁴⁶ يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 87 .

⁴⁷ احمد مهساس، مصدر سابق، ص 292 .

محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 53. ⁴⁸

تتغير المسؤوليات واسماء قادة المناطق الواقعة تحت سيطرة هيئة الاركان بين 1947-1950 لكل من بلوزداد وبن بلة و ليت احمد. ⁴⁹

⁵⁰ احمد مريوش، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1900-1954، ج 2، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص ص، 416-417 .

⁵¹ كان التمويل أهم عائق لنشاط التنظيم شبه العسكري، دفعهم إلى الهجوم على بريد وهران بقيادة احمد بن بلة 1949 بعدما يتسوا من طلباتهم الموجهة للحركة والتي بسببها تفتنت الإدارة الاستعمارية إلى استدلال القرينة بشأن التنظيم وتفكيك خلاياه لاحقا.

محمد حربي، مرجع سابق، ص 54. ⁵²

⁵³ حققت حركة الانتصار خلال الانتخابات المحلية فوزا كاسحا اذ سيطرت على 110 مجلس بلدي مما هال ذلك المستوطنين وأفزعهم وبدأت صحافتهم في التهويل والوعيل والضغط على الحكومة المركزية لتغيير الحاكم العام ايف شاتينيو الذي حملوه مسؤولية التواطؤ مع العرب والتساهل معهم والحواء على ضرورة عزلة وفرض رأيهم بتنصيب مارسيل ادموند نايجلان للقيام بالمهمة حسب رغبتهم في الانتخابات التشريعية للمجمعية الجزائرية في أفريل 1948 .

⁵⁴ ايف شاتينيو ولد في 22-09-1891 وتوفي سنة 1961 اشتراكي تابع للمنظمة العالمية للفيدرالية الاشتراكية منذ 1937، تقلد مناصب في الشؤون الخارجية الفرنسية كأمين عام للجنة فرنسا الحرة في لبنان بين 1942-1943 وحاكما عما في الجزائر بين 1944-1948 وسفيرا لفرنسا في الاتحاد السوفياتي بين 1948-1952 ثم انخرط في المنظمة العالمية للفيدرالية الاشتراكية . أنظر :

Renet Gallissot, Algerie, engagements sociaux et question nationale de la colonisation a l'indépendance 1830-1962, Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, Barzekh. 2007. p 201 .

⁵⁵ مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 92 .

⁵⁶ نلاحظ التناقض الذي مر به مصالي الحاج بعد سنوات النفي والاعتقال اذ لم يعد يرى الفرق بين الإصلاحية التي يناضل من اجلها داخل الحركة ورفضه للإصلاحية التي تعتمد بقية التيارات السياسية الأخرى، فهو يجيز لنفسه ما لا يجيزه لغيره، اذ غلا في تقدير ذاته على حساب تقدير الآراء المخالفة له .

⁵⁷ هي نعت أطلقها مصالي على أنصار العمل السري والكفاح المسلح تشبها لهم بالشيوعيين الذين يميلون في طرحهم السياسي الديماغوجي في الخطابات الانتخابية الى السرية والعنف الثوري تطبعها الشوفينية الإيديولوجية .

⁵⁸ بنيامين سطورا، مرجع سابق، ص 200 .

⁵⁹ كان مصالي يوجه دوما نقده اللاذع للإخفاقات التي طالت الحزب في تجربته للكفاح المسلح أثناء الحرب العالمية الثانية، ليقول من شأن خصومه ويضعف موقفهم وحجة دامغة على فشل خيارهم وان السبيل الأمثل حسبهم هو انتهاز الشرعية الانتخابية التي يدعمها هو .

⁶⁰ حسين ايت احمد، مصدر سابق، ص 107 .

